ربع دقيقة
تفنيدُ نقدِ صهيب السقار
لفكر محمد شحرور
سامر إسلامبولي

ربع دقيقة

تفنيدُ نقدِ صهيب السقار لفكر محمد شحرور

ربع دقيقة
تفنيدُ نقدِ صهيب السقار لفكر محمد شحرور
تأليف: سامر اسلامبولي
تصميم الغلاف: الإخراج الداخلي: كمال يوسف

ربع دقيقة

تفنيدُ نقدِ صهيب السقار
لفكر محمد شحرور

تأليف

سامر إسلامبولي

2026

بِسْمِ اللهِ الرّحْمـَنِ الرّحِيمِ

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ
وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ
عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾

(الحجرات 13)

الفهرس

مقدمة

ميزان البرهان وحرية الفكر 7

المبحث الأول

في تفكيك «وهم الإجماع» ونقد «التقديس التراثي» للنموذج البشري..... 11

1. نقد مغالطة «الإسلام السائد» وتعددية المنتجات البشرية.
2. عدم كون الانتشار والشيوع التاريخي برهاناً على الحق.
3. وجوب العودة للميزان القرآني بدل اتباع «ما ألفينا عليه الآباء».

المبحث الثاني

في تفكيك «وهمية التفريق» بين الكتاب والقرآن وإثبات بطلان «التطابق المطلق» 15

1. إرساء قاعدة لسانية: اختلاف المبنى يقتضي اختلاف المعنى.
2. بطلان دعوى التطابق الدلالي بين الأسماء القرآنية.
3. إثبات أن التمايز الوظيفي يحفظ النص من عبث التأويلات البشرية.

المبحث الثالث

في شرعية «التقريب التشبيهي» ونقد محاكمة الأدوات المنهجية..... 18

1. التشبيه أداة تقريبية لا حقيقة غيبية مقدسة.
2. شرعية استخدام خطاب العصر لتقريب المفاهيم القرآنية.
3. التشبيه وسيلة لامتثال السنن والقوانين لا طعناً في الدين.

المبحث الرابع

في تفكيك دعوى «التناقض المنهجي» وتأصيل مبدأ التطور المعرفي..... 21

1. التفريق بين الاجتهاد المتطور والتناقض المنهجي.
2. التشريع القرآني يعتمد القواعد الكلية لا تعداد الجزئيات.
3. وحدة الدين التوحيدي منذ نوح وتجاوز قوالب «الأركان الرواية».

المبحث الخامس

في الفصل بين «المرجعية الربانية»

و«التنظيم البشري» للمساحة التداولية 24

1. التمييز بين الثوابت الإلهية (حاكمية الله) والمساحة التنظيمية البشرية (حاكمية الإنسان).
2. دور البرلمانات كآلية للشورى وتنظيم المباحات لا شرعنة للمحرمات.
3. تحرير التشريع من تحكم «الكهنوت الفقهي» وإعادته لميزان الاستخلاف.

المبحث السادس

في نقد حصر «الشهادتين» في قوالبِ «الأركانِ الرواية» 27

1. التوحيد (لا إله إلا الله) هو أساس الدين الجامع لكل الأنبياء.
2. الشهادة للنبي محمد خبر توصيفي للتبعية للوحي المحمدي وليست ركناً إجرائياً.
3. نقد اختزال الدين في طقوس عددية وإهمال جوهر الإيمان والعمل الصالح.

خاتمة

نحو استئنافِ العقلِ ومرجعيةِ البيانِ المبين 30

ملحق

أهم النقاط التي اعتمد عليها صهيب السقار..... 32

نبذة عن المؤلف..... 33

مقدمة

ميزان البرهان وحرية الفكر

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ التفكيرَ النقديَّ الحرَّ ليسَ مجردَ حقٍّ إنسانيٍّ أصيلٍ، بل هو واجبٌ دينيٌّ يمليهِ العقلُ والوحيُ؛ فاللهُ سبحانه وتعالى خاطبَ فينا الفطرةَ بالنظرِ والتدبرِ، ولم يأمرنا يوماً بتعطيلِ ملكةِ الإدراكِ أو الخضوعِ للتبعيةِ العمياءِ. إنَّ القيمةَ الحقيقيةَ في ميزانِ العلمِ والدينِ هي للبرهانِ الساطعِ لا للأشخاصِ، وللحجةِ الدامغةِ لا للكثرةِ الغالبةِ، وللحقِّ الصريحِ لا للقدمِ الزمانيِّ. إنَّ كلَّ منتجٍ بشريٍّ- مهما علا شأنُ صاحبِهِ- يظلُّ محكوماً بقصورِ البشرِ، لا عصمةَ لهُ، ولا حجةَ بذاتِهِ، ولا إلزامَ فيهِ لغيرِ القائلِ بهِ؛ فالحقُّ أبلجُ، والباطلُ لجلجٌ، والميزانُ الحقُّ هو الوحيُ المحفوظُ بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ.

وعليهِ، فإنَّ الاجتهادَ في فهمِ النصِّ ومناورتَهُ بالبحثِ والنظرِ، لاسيما في المسائلِ الفرعيةِ والجزئياتِ التي يحتملُ النصُّ في منهجِهِ ولسانِهِ التعددَ، هو ممارسةٌ مشروعةٌ لا يترتبُ عليها كفرٌ ولا اتهامٌ، بل هي رأيٌ فكريٌّ قابلٌ للنقدِ، وغيرُ ملزمٍ، ومن الطبيعيِّ أن يخطئَ الباحثُ في كثيرٍ من التفاصيلِ، إذ لا يُنتظرُ من العقلِ البشريِّ، في رحلةِ بحثِهِ عن

الحقيقةِ، أن يكونَ معصوماً. إنَّ التاريخَ الإسلاميَّ قد نُقلت فيهِ أقوالٌ لأعلامٍ يُسمون «أئمةً» كانت في غايةِ البشاعةِ والغرابةِ، ومع ذلكَ لم يرمِهم أحدٌ بهدمِ الدينِ. فمن ذلكَ ما نُقل عن الإمام الشافعيِّ في قولهِ بجوازِ نكاحِ الرجلِ ابنةَ نفسِهِ من الزنا؛ باعتبارِهِ أنَّ النسبَ الشرعيَّ لا يثبتُ إلا بعقدِ نكاحٍ (انظر: الأم، الإمام الشافعي، ج 5، ص 21)، وهو رأيٌ يستقبحهُ العقلُ السليمُ ويأباهُ الطبعُ، ومع ذلكَ ظلَّ الشافعيُّ إماماً يُحترمُ اجتهادُهُ. ومثلُهُ ما ذكرهُ ابنُ حزمٍ الأندلسيِّ في إثباتِهِ للقدرةِ الإلهيةِ المطلقةِ حينَ عرفَ الظلمَ بأنهُ «تصرفٌ بملكِ الغيرِ»، فخلصَ إلى قولِهِ: «ولو شاءَ اللّٰه أن يضعَ النبيينَ في جهنمَ، والشياطينَ في الجنةِ، لفعلَ، لأنهُ لا يُسألُ عما يفعلُ، وهو مالكُ الملكِ، فلا يُتصورُ عليهِ ظلمٌ» (انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ج 3، ص 69)، ومع هذهِ النتيجةِ التي توهمُ بالعبثِ، لم يقلْ أحدٌ إنَّ ابنَ حزمٍ كافرٌ أو هادمٌ للدينِ!

إننا نعيشُ اليومَ مفارقةً عجيبةً؛ إذ حينَ يصرحُ شيخُ الأزهرِ بأنَّ «ثلاثةَ أرباعِ الدينِ أتى في السُّنةِ (الروايةِ)» التي هي ظنيةٌ عند العلماء المحققين - مما يعني أنَّ ربعَ الدينِ فقط أتى في القرآنِ- يمُرُّ هذا الكلامُ دونَ اعتراضٍ حادٍّ من المؤسسةِ التراثيةِ، لأنهُ يوافقُ هواهم. أما إن ظهرَ باحثٌ وتدبَّرَ في المفهومِ القرآنيِّ وخرجَ بنتيجةٍ مخالفةٍ لـ «الكهنوتِ المعرفيِّ»، فإنَّ التكفيرَ والمحاربةَ تكونُ هي الردَّ الفوريَّ. إنَّ هذا الكيلَ بمكيالين يُعرِّي زيفَ الادعاءاتِ بالدفاعِ عن الإسلامِ، ويكشفُ أنَّ المعركةَ ليست معركةَ توحيدٍ وإيمانٍ، بل معركةَ سلطةٍ ونفوذٍ. إننا -في هذا البحثِ- لا نُسَلِّمُ للدكتور محمد شحرور في كلِّ تفصيلٍ؛ فالرجلُ اجتهدَ وأصابَ وأخطأَ كغيرِهِ، وآراؤهُ في الجزئياتِ محلُّ أخذٍ

وردٍّ وليست ملزمةً لأحد، لكننا نرفضُ بشدةٍ محاكمةَ العقلِ بغيرِ العقلِ، ونرفضُ جعلَ الخطأِ في التفاصيلِ مبرراً لهدرِ الدمِ أو الاتهامِ بالخيانةِ والتكفيرِ والعمالةِ ، فالإسلامُ أكبرُ من أن يَهدِمَهُ رأيٌ في تفصيلٍ، وأعظمُ من أن يُحصرَ في «سائدٍ» متناقضٍ، وأسمى من أن تُختزلَ حرمتُهُ في حمايةِ أوهامِ الماضينَ.

في البحث المختصر اخترنا بعض المواضيع التي اثراها السقار في كتابه «ربع ساعة في فكر الشحرور» وهي ليست للحصر ولكن كنموذج تعليمي للقارئ الواعي كيف يقوم عباد المثاة في نقد العقل الحر ولو على حساب الطعن في القرآن، والمهم أن تبقى المثاة قاضية على القرآن وتبقى مؤسسة الكهنوت قائمة تغيب العقل وتسوق الناس وتجعلهم قطيعاً.

المؤلف

دمشق – 2026

كتاب: ربع ساعة في فكر الشحرور – د. صهيب السقار

رابط الكتاب

https://alta3b.com/202603/05//shahror/

المبحث الأول

في تفكيك «وهم الإجماع» ونقد «التقديس التراثي» للنموذج البشري

يقول الدكتور صهيب السقار في كتابه (ربع ساعة في فكر شحرور) تحت عنوان «تصريحه بالهدم والنقض والاختراق الشامل لأركان الإسلام وثوابته»: (قد يصاب القارئ بصدمة عند وصوله إلى النتيجة المعروضة... لأن هذه النتيجة تهدم التصور السائد في فهم الإسلام... وبعد قبول النتيجة قد يصاب القارئ بحيرة، لأن قبول هذه النتيجة يستوجب بالضرورة تقديم تصور جديد في فهم الإسلام. وقد أدرك الدكتور شحرور ذلك، فلم يترك القارئ في حيرة من أمره، بل قدم له التصور الجديد الذي يقترح في فهم الإسلام).

إن هذا الطرح الذي يسوقه السقار يرتكز على دعوى «هدم التصور السائد»، وهي دعوى استعلائية تفترض أن المنتج البشري المتراكم عبر القرون قد بلغ مرتبة القداسة بحيث أصبح هو «الإسلام» ذاته، لا «فهماً للإسلام». وحين نُخضع هذه المقولة للنقد المنهجي، نصطدم فوراً بسؤال برهاني: عن أي «إسلام سائد» يتحدث السقار؟

إن القول بوجود «إسلام سائد» واحد هو مغالطة منطقية؛ فالتاريخ الإسلامي يضج بتعددية المنتجات البشرية التي لا تجتمع على أصول

معرفية أو مرجعية حديثية واحدة؛ فما يراه الشيعي أصلاً، يراه السني فرعاً أو باطلاً، وما أصله المعتزلي في فهم صفات الله وقضائه يغاير تماماً ما استقر عليه الأشاعرة أو الماتريدية، هذا فضلاً عن الإباضية والزيدية وفلاسفة المسلمين. إن افتراض «سائد» هو محاولة لتنميط التاريخ وإلغاء التناقضات الصارخة التي تحكمه، لجعل هذا «السائد» سيفاً مسلطاً على كل محاولة عودة إلى المنطق و«اللسان العربي المبين» وتدبر النص الإلهي بمعزل عن إكراهات المنتجات البشرية. إن هذه الوراثة الأممية لا يمكن بأي حال أن تُتخذ حجة أو برهاناً على الحق، فكتاب الله ينسف منطق «الشيوع» كمعيار للصواب، حيث يقول تعالى في محكم تنزيله: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللهِ﴾ [الأنعام: 116]. إن البرهان القرآني يضعنا دائماً أمام ميزان الحق الموضوعي لا ميزان الكثرة أو الوراثة التاريخية، فالحق هو ما وافق سنن الله في كونه وكلامه، لا ما توارثته الأجيال وغلفته بهيبة القدم الزمني.

إن اتهام الدكتور شحرور بـ «الهدم» لكونه انتقد منتجاً بشرياً، يعكس فهماً مغلوطاً لجوهر الرسالة المحمدية، فالقرآن الذي نزل بلسانٍ عربي مبينٍ هو منظومة إيمانية تقوم على «الإيمان بالله واليوم الآخر والعملً الصالح»، وفق قيمٍ أخلاقيةٍ وضرورياتٍ حفظها النص لا الفهم البشري القاصر. فهل أتى شحرور بما ينقض هذا الأساس؟ أم إنه تحرك وفق منهجية القرآن، متخذاً من «اللسان العربي» -الذي هو وعاء التفكير وحامل المعنى- مفتاحاً لتفكيك ما علق بهذا الدين من أوهام؟ إن الرد على هذا التساؤل يستوجب أن نعلم أن القرآن الكريم هو المرجع، وكل منتج بشري هو «تصور» يخضع للنسبية والنقد، فمتى كان التصور

البشري علماً وبرهاناً معصوماً؟ إن السقار في نقده يجعل من «قول الآباء» حجة وبرهاناً، متجاهلاً التحذير القرآني الصريح من اتباع هذا النهج، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 170]. إن هذا التشبث بـ «السائد» لا يخدم التوحيد، بل يخدم «تأليه الموروث»، حيث يتم التعامل مع فهم الآباء للقرآن على أنه هو القرآن، مع أن القرآن كاشفٌ لهم وفاضحٌ لمواضع قصورهم وتأويلاتهم التي لم يأتِ بها سلطان.

إن المنهجية التي يتحرك فيها النقد البرهاني لا تنظر للمُنتج البشري إلا بكونه اجتهاداً في سياقٍ تاريخيٍّ معين، والقول بأنه «هدم» للإسلام هو تعبير عن «تقديس المنتج»، وهو عين ما حذر منه الوحي. فالمشروع الذي يسعى لاستعادة العقل عبر «اللسان العربي المبين» ليس ديناً جديداً، بل هو عودةٌ إلى «المنبع» الذي حاولت المدارس التراثية و الباطنية والفلسفية حجبه بآلاف المجلدات التي أبعدت الإنسان عن حقيقة أن الله قد أنزل كتابه ليكون هدايةً لكلّ عاقلٍ، لا ليكون طلاسمَ لا يفهمها إلا «الراسخون» في الموروث. إن كل ما ساد وشاع ليس برهاناً على الصواب، والواقع يشهد أن كثيراً مما ساد كان نتاجاً لظروف استبدادية أو انحرافات فكرية تبنتها السلطات، فصارت جزءاً من «المعروف» الاجتماعي لا «الحق» الإلهي. وعليه، فإن ما قام به شحرور في أصل دعوته لا يسمى «ديناً جديداً»، بل هو «نقد للمنتج البشري» لتطهير البناء الإيماني ، وهو فعلٌ تمليه المسؤولية الوجودية أمام الخالق، بعيداً عن ضغوط الوراثة ومجاملات التاريخ، متمسكين بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ

عَنْهُ مَسْئُولاً﴾ [الإسراء: 36]. إن الصواب لا يُعرف بالرجال، بل الرجال يُعرفون بالحق، والمنتج البشري ليس إلا «حالة دراسية» قابلة للمراجعة، فمن كان يرى في نقد «التصور» هدمًا «للإسلام»، فهو يقرُّ ضمناً بأن إسلامه قائمٌ على تصوراتٍ لا على آياتٍ بيناتٍ، وهو اعترافٌ يضع كلَّ هذا البناء التصوري في موضع المساءلة البرهانية والمنطقية.

المبحث الثاني

في تفكيك «وهمية التفريق» بين الكتاب والقرآن وإثبات بطلان «التطابق المطلق»

يقول الدكتور صهيب السقار في كتابه (ربع ساعة في فكر شحرور) تحت عنوان «الفراغ الخطير في تأسيس مفهوم (القرآن) الجديد على الخيال والرجم بالغيب»: (إن جوهرها ورُكْنِها الأعظم، هو التفريق بين (الكتاب) و(القرآن). فبعد قرون عديدة اكتشف د. شحرور لأول مرة أن كتاب الله المنزل على سيدنا محمد يشتمل على كتابين، أحدهما (الكتاب المحكم)، والآخر هو (القرآن)... وقد وَضَعَ لكل كتاب منهجاً خاصاً يغني عن أصول الفقه والتفسير). ثم يصف السقار هذا التقسيم بأنه (تصدع في قاعدة الهرم يهدد بانهيار الهرم كله)، ويدعي بأنه (تفريق وهمي يفتقر للدليل اللساني والشرعي).

إن هذا الهجوم من السقار يغفل حقيقة أن التنزيل الحكيم لا يعرف التطابق بالمعنى بين الألفاظ المختلفة بالمبنى لأن هذا لو جاز يفرغ الألفاظ من دقة دلالتها؛ فالمنهج القرآني يقوم على قاعدة: «إذا اختلف المبنى اختلف المعنى»، وهو مقتضى اللسان العربي المبين الذي يتسم بالاتساق والحكمة في صياغته. إن وصف «الكتاب» في اللسان العربي هو وصفٌ عامٌ يطلق على ما تحقق به دلالة «الجمع والاتساق في وعاء واحد» سواء كان ذلك الوعاء قلباً أو خطاً، بينما «القرآن» اسمٌ

خاصٌ لهذا التنزيل باعتباره «مقروءاً». وتأملْ قولَه تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ كِتَابَ اللّهِ وَرَاء ظُهُورِهِمْ﴾ [البقرة: 101]، فهل دلالة «أوتوا الكتاب» تعني أوتوا القرآن؟ وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتُلِفَ فِيهِ﴾ [هود: 110]، فهل أُوتي موسى القرآن؟ وقوله: ﴿وَأَشْرَقَتِ الأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاء﴾ [الزمر: 69]، فهل الكتاب الموضوع هو القرآن؟ إن هذه الآيات تقطع بأن «الكتاب» وصفٌ عامٌ، وليس كل كتابٍ قرآنٍ، بينما القرآن هو كتابٌ ضرورةً. إنَّ اشتراكَ عدةِ أسماءٍ لمسمىً واحدٍ لا يعني أنَّ دلالةَ الأسماءِ واحدةٌ، فلكلِّ اسمٍ موضعُ ضرورةٍ لسانيةٍ، وإلا صار الخطابُ عبثاً. وتأملْ قوله تعالى: ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: 3]، فصفة «الأول» دلالتها غير «الآخر» غير «الظاهر» غير «الباطن» رغم أن المسمى واحد. وهذا هو نظام اللسان العربي في باب العطف الذي يقتضي التغاير ضرورةً، وهو نوعان: عطف صفات كالمثال السابق، وعطف ذوات كقولنا: «جاء سعيد ومحمد»، فـ «سعيد» غير «محمد» ولكلٍ منهما ذاتٌ خاصةٌ؛ وبالمثلِ، فإنَّ «الكتاب» و«القرآن» في سياقات التغاير لا بد أن يحملا دلالاتٍ متمايزةً رغم وجودهم في كتاب واحد من رب العالمين، ومع العلم أن علماء التفسير والتدبر الموضوعي للقرآن يعون ذلك ويفرقون بالتعامل بين نصوص الإيمان ونصوص الأحكام ونصوص الكون ونصوص التاريخ ويستخدمون كلمة التفسير الموضوعي الترتيلي.

إنَّ اعتراضَ السقارِ على هذا التفريقِ بوصفِه «وهمياً» يتجاهلُ أنَّ القرآنَ نزلَ بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ؛ فهل يجبُ أن ينزلَ وحيٌ يخبرُنا بقاعدة «إذا اختلف المبنى يختلف المعنى»؟ إنَّ هذا أصلٌ لسانيٌّ مبرهنٌ عليهِ عندَ

كبارِ الأئمة اللسانيينَ والأصوليينَ، ولا قيمةَ لمن خالفهم من المتأخرينَ، فالحقُّ أحقُّ أن يُتَّبعَ.

أما دعوى السقار بأنَّ هذا التقسيمَ يؤدي إلى «انهيار الأحكام»، فهي دعوى عارية عن البرهان. فنحن نتساءل: ما هي الأحكام التي انهارت؟ هل انهارت أحكام محارم النكاح؟ هل تغيرت كليات الوصايا العشر؟ هل صار الشرك بالله حلالاً؟ إنَّ التمييزَ بين «الكتاب» و«القرآن» هو تمييزٌ وظيفيٌّ يحمي الدينَ من التداخلِ السفسطائيِّ ويجعلُ كلَّ آيةٍ في موضعِها البرهانيِّ الصحيحِ. إنَّ القولَ بانهيارِ الأحكامِ هو هروبٌ من المواجهةِ العلميةِ؛ فالتغييرُ لم يقع في «الحكمِ الإلهيِّ»، بل وقع في «المنهجِ البشريِّ» الذي كان يختبئُ خلفَ وهمِ التطابقِ ليفرضَ اجتهاداتٍ بشريةً صابغةً إياها بصبغةِ النصِّ. إنَّ الإحكامَ في صياغتهِ اللسانيةِ يقتضي أن نضعَ كلَّ مفردةٍ في سياقِها، وهذا هو الذي يحفظُ البناءَ من الانهيارِ، لا «وهمُ التطابقِ» الذي جعلَنا نخلطُ بين العامِّ والخاصِّ والمطلقِ والمقيدِ تحتَ ذريعةِ وحدةِ الدلالةِ، مما جعلَ النصَّ القرآنيَّ عرضةً للتأويلاتِ الشخصيةِ التي لا تنتهي، بينما نحنُ أمامَ لسانٍ محكمٍ يُرشدنا إلى أنَّ اختلافَ الألفاظِ هو عينُ الحكمةِ في استيعابِ التنوعِ الوجوديِّ والتشريعيِّ في هذا الكونِ الذي خلقهُ اللّٰه بأتمِّ إحكامٍ.

المبحث الثالث

في شرعية «التقريب التشبيهي» ونقد محاكمة الأدوات المنهجية

يشنُّ الدكتور صهيب السقار هجوماً على توظيف محمد شحرور للمصطلحات الحديثة وتشبيهات العلوم المعاصرة في فهم النص القرآني، معتبراً ذلك (فراغاً خطيراً في تأسيس مفهوم القرآن الجديد على الخيال والرجم بالغيب)، ومستنكراً تشبيه القرآن بـ «البرامج التشغيلية» أو اللوح المحفوظ بـ «لوحة التحكم». إنَّ هذا النقد يقع في مغالطةٍ منهجيّةٍ تتمثل في الخلط بين «ذاتِ النصِّ المقدسِ» وبين «الأداةِ المنهجيّةِ» المستخدمةِ لتقريبهِ للعقلِ المعاصرِ، فهل يُعدُّ تقريبُ المعنى واستخدامُ المصطلحاتِ الحديثةِ تحريفاً؟ الجوابُ هو النفيُ القاطعُ، ما دامَ التشبيهُ يُساقُ لتقريبِ المعنى لا لتأليهِ الأداةِ أو جعلِها حقيقةً غيبيةً. إنَّ القرآنَ الكريمَ نفسَهُ لم يخلُ من التشبيهاتِ، فهل كان ذلكَ تحريفاً؟ بل كانَ عينَ الحكمةِ لتقريبِ الحقائقِ؛ فالتشبيهُ ليسَ كفراً، بل هو «جسرٌ إدراكيٌّ» يربطُ بين المحسوسِ والمعقولِ.

إنَّ الاعتراضَ على «البرمجةِ» أو «الهندسةِ» كأدواتٍ تشبيهيّةٍ يعكسُ رغبةً في احتكارِ «التشبيهِ» في قوالبِ القرونِ الماضيةِ. فالسقار يرى في التشبيه بالخيمةِ أو الناقةِ أو البئرِ توقيراً، بينما يرى في التشبيه بالحاسوبِ أو اللوحةِ الإلكترونيةِ «رجماً بالغيبِ»، وهذا تناقضٌ منهجيٌّ؛

فكلا التشبيهين أدواتٌ بشريةٌ ناقصةٌ تحاولُ الإحاطةَ بمرادِ الخالقِ. إنَّ القولَ بأنَّ في القرآنِ نصوصاً كونيةً وتاريخيةً للتدبرِ واستنباطِ السننِ التي تمثلُ «برامجَ تشغيلٍ» للحياةِ هو قولٌ يستندُ إلى روحِ القرآنِ الداعيةِ إلى البحثِ في ملكوتِ السماواتِ والأرضِ؛ فما «السننُ الإلهيةُ» إلا قوانينَ دقيقةً تسيرُ بها المادةُ والاجتماعُ، وإذا ما سميناها بغيرِ مصطلحِ «السنن» فهل يغيرُ ذلكَ من الحقيقةِ شيئاً؟ أليسَ تنظيمُ السلوكِ البشريِّ عبرَ الأحكامِ هو في جوهرِهِ «لوحةُ تحكمٍ» أخلاقيةٍ تمنعُ الفوضى وتُحقِّقُ الانضباطَ؟

إنَّ الكفرَ والتحريفَ لا يكمنُ في «المصطلحِ»، بل في «المضمونِ»؛ فإن كان التشبيهُ يؤدي إلى إثباتِ ألوهيةِ اللهِ وربوبيتِهِ وإظهارِ دقةِ خلقِهِ، فهو تشبيهٌ يخدمُ الإيمانَ. أما محاولةُ السقارِ حصرَ لسانِ القرآنِ في «اللغةِ التقليديةِ»، فهي دعوةٌ لتجميدِ النصِّ وتحويلِهِ إلى تراثٍ مَتحَفيٍّ لا يمسُّ واقعَ الإنسانِ المعاصرِ الذي تشكَّلَ وعيُهُ عبرَ نظامِ العلمِ والتقنيةِ. إنَّ وصفَ السقارِ لهذا المنهجِ بـ «الرجمِ بالغيبِ» هو إفراغٌ للمصطلحِ من دلالتِهِ؛ فالرجمُ بالغيبِ هو ادعاءُ علمِ ما استأثرَ اللهُ بهِ، بينما استخدامُ «نموذجٍ تقنيٍّ» لفهمِ «قانونٍ طبيعيٍّ» هو من بابِ «القياسِ المعرفيِّ» الذي يعينُ العقلَ على الإدراكِ.

وختاماً، إنَّ من يُنكرُ على الباحثِ استخدامَ الأدواتِ المعاصرةِ لتقريبِ المفهومِ، هو مَن يضعُ حاجزاً بين القرآنِ وبينَ العقلِ المعاصرِ. إنَّ نصوصَ الأحكامِ-بوصفِها أدواتٍ لتنظيمِ السلوكِ-هي بالفعلِ «لوحاتُ تحكمٍ» أخلاقيةٍ، ومن يرفضُ هذا الوصفَ بدعوى «الهيبةِ» فهو يقدسُ اللفظَ ويهملُ الغايةَ. إنَّ التشبيهَ-بصرفِ النظرِ عن مدى توفيقِ الباحثِ

فيهِ- يظلُّ وسيلةً لا غايةً، ومحاكمتُهُ بالتحريفِ تعني إغلاقَ بابِ التدبرِ أمامَ كلِّ مَن يتحدثُ بثقافة عصرِهِ، وهو ما يتناقضُ مع كونِ القرآنِ رسالةً عالميةً تخاطبُ الإنسانَ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ بلسانِ عصرِهِ، لا بلسانِ المعجمِ الذي توقفَ عن التطورِ قبلَ ألفِ عامٍ. إنَّ بناءَ الدينِ على «المصطلحاتِ» الموروثةِ فقط هو ما أدى إلى تآكلِ فاعليتِه، والعودةُ لتقريبِ الحقائقِ عبرَ لسانِ العصرِ هي التي تعيدُ للقرآنِ حيويتَهُ وقدرتَهُ على «برمجةِ» سلوكِ الإنسانِ نحوِ الخيرِ والعدلِ والتوحيدِ، وهو جوهرُ ما ينبغي أن نسعى إليهِ، لا الوقوفَ عندَ حواجزِ «الاصطلاحِ» التي أُنشئت لتصنيفِ الناسِ لا لتصحيحِ المفاهيمِ.

المبحث الرابع

في تفكيك دعوى «التناقض المنهجي» وتأصيل مبدأ التطور المعرفي

يُكيل الدكتور صهيب السقار التهم بالاضطراب والتناقض المنهجي للدكتور محمد شحرور، زاعماً أنه (كثيراً ما يقرر أصلاً ثم ينقضه في تطبيقاته العملية)، مستدلاً بذلك على اضطرابه في «تحديد الآيات المحكمات، وفي حصر المحرمات، وفي موقفه من أركان الإسلام». إن هذا النقد يعاني من ضيقٍ في الأفق المعرفي؛ إذ يخلط بين «الاجتهاد المتطور» وبين «التناقض المنهجي». فمحمد شحرور قدَّم تعريفاً دقيقاً للآيات المحكمة-سواء في التشريع أو الإيمانيات أو الكونيات-بأنها تلك النصوص التي تحمل مفهوماً واحداً لا يقبل التأويل، وهي «أم الكتاب» التي تُشكل الهيكل الصلب الذي تُؤطر وتُفَسَّرُ من خلاله النصوص المتشابهة، لضمان عدم زيغ الجاهلين أو خروجهم بمفاهيم هزلية شيطانية. إن هذا المنهج ليس اضطراباً، بل هو ضبطٌ دقيقٌ للعقلِ أمامَ فوضى التأويلاتِ التي أكلت النصَّ المقدسَ عبرَ القرونِ.

أما دعوى السقار بأن حصر المحرمات في أربعة عشر محرماً هو إسقاطٌ أو انتقاصٌ، فهي جهلٌ بطبيعة التشريع الإلهي؛ إذ الأصل في الأفعال الحلال، والتحريم لا يثبت إلا بنصٍ قطعيِّ الثبوتِ والدلالةِ، كما هو مقرر في أصول القانون والفقه. إن الله سبحانه بيَّن محرماته

الكلية في قوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ...﴾ [الأنعام: 151]، وهي أحكامٌ كليةٌ تتنزلُ تحتها تفريعاتٌ فرعيةٌ ليست مستقلةً بذاتها، بل هي مندرجة تحت الكليات. فعلى سبيل المثال، السرقةُ محرمةٌ ولايوجد نص ذكرها، وذلك لأنها تندرجُ تحت تحريم «الظلم والعدوان والفساد»، وكذلك الاغتصابُ أو استعبادُ الإنسانِ؛ فالتشريعُ القرآنيُّ لا يحتاجُ لتعدادِ كلِّ جزئيةٍ، بل يضعُ «القواعدَ الكليةَ» التي تهيمنُ على كلِّ ما جدَّ من أفعالٍ، وهذا عينُ «الإحكام» الذي عجزَ السقارُ عن إدراكِ مآلاتِهِ، مكتفياً بالوقوفِ عندَ ظاهرِ التعدادِ.

وفيما يخص «أركان الإسلام»، يغفل السقار عن التساؤل المنهجي: هل توجد أديانٌ إلهيةٌ متعددةٌ أم دينٌ واحدٌ نزلَ لكلِّ الناسِ من نوحٍ إلى محمدٍ؟ إنَّ التوحيدَ يقتضي أنَّ الدينَ واحدٌ، فالنبيُّ نوحٌ وإبراهيمُ وموسى وعيسى كانوا مسلمينَ، فهل كان صيامُ رمضانَ ركناً في رسالةِ موسى؟ إنَّ أركانَ الدينِ الأساسيةَ هي «الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح»، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 62]، وهذا الأساسُ هو جوهرُ دين الإسلام الذي كان قبلَ نزولِ القرآنِ، فالأركانُ ليست طقوساً شكليةً، بل هي منظومةُ القيمِ والأخلاقِ والوصايا العشرِ التي لا تتغيرُ بتغيرِ الرسالاتِ. إنَّ السقارَ يحصرُ الإسلامَ في الرواياتِ، بينما شحرورٌ يعيدُ ربطَهُ بأصلِ رسالةِ التوحيدِ التي لا تتبدلُ.

إنَّ السقارَ في نقدهِ يحاولُ محاكمةَ «الاجتهادِ المتطورِ» بمعاييرِ «الجمودِ الموروثِ»؛ فإذا تبين للباحثِ صوابُ فهمٍ جديدٍ في مسألةٍ فقهيةٍ أو

عقديةٍ، فهل من «الاضطرابِ» أن يعدلَ عن فهمِهِ السابقِ؟ إنَّ هذا «التعديلَ» هو مقتضى البحثِ الحرِّ الذي لا يجمدُ على فهمِ الأولينَ، فهل كان أئمةُ المسلمينَ عبرَ التاريخِ -في اختلافهم وتناقضِ آرائهم- متناقضينَ؟! إنَّ الاختلافَ في فهمِ النصِّ هو سُنّةٌ بشريةٌ، والاجتهادُ في التفاصيلِ يحتملُ الخطأَ والصوابَ، وما يُسميهِ السقارُ «تناقضاً» هو في حقيقتِهِ «حيويةٌ معرفيةٌ» تحترمُ النصَّ وتتطورُ مع أدواتِ العلمِ. إنَّ رميَ الباحثِ بالكفرِ أو الهدمِ لأنَّهُ اجتهدَ في تفاصيلَ هي مَحَلُّ نظرٍ، هو إفلاسٌ فكريٌّ لا يُرادُ منهُ إلا سدُّ بابِ التدبرِ وفرضُ الوصايةِ على العقولِ.

ختاماً، إنَّ منهجَ السقارِ في «رصد التناقضات» هو منهجٌ يفتقرُ للأمانةِ العلميةِ؛ فهو يطالبُ الباحثَ بأن يكونَ معصوماً، بينما يُعذرُ الأئمةَ السابقينَ رغمَ تناقضاتِهم الصارخةِ في الفقهِ والأصولِ. إنَّ منهجَ التدبرِ الذي يتبناهُ شحرورٌ يقومُ على مبدأ «الاستنباط من الكلياتِ»، وهذا لا يعني أنه يخرجُ عن النصِّ، بل إنه يرفضُ التبعيةَ للمنتجِ البشريِّ الذي سادَ وشاعَ، معتبراً إياه مادةً للدرسِ لا ميزاناً للحقِّ. فإذا كان هناكَ من «اضطرابٍ»، فهو في فهمِ السقارِ الذي يظنُّ أنَّ «الاستقرارَ على رأيٍ» هو علامةُ الصوابِ، بينما الصوابُ هو ما طابقَ الحقَّ، ولو تطلبَ ذلكَ مراجعةَ المئاتِ من الأفهامِ التي توارثناها، مع التمسكِ بأصلِ التوحيدِ الذي لا يُنقصُه تدبرٌ، ولا يزيدهُ جُمودٌ، بل يزيدُه ثباتاً ونوراً في قلبِ كلِّ باحثٍ يرفضُ أن يكونَ تابعاً، ويصرُّ على أن يكونَ متبعاً للحقِّ وحدهُ أينما وجدَه.

المبحث الخامس

في الفصل بين «المرجعية الربانية» و«التنظيم البشري» للمساحة التداولية

يورد الدكتور صهيب السقار في كتابه (ربع ساعة في فكر شحرور) تحت عنوان «الغاية الجوهرية التي وصل إليها بالتفريق بين الكتاب والقرآن»، نقداً يتهم فيه محمد شحرور بـ (تجريد التشريع من سلطة الله وتفويضه للبشر)، زاعماً أن نقل صلاحية «تفصيل الآيات» إلى «برلمانات العالم» يُعد إفراغاً للإسلام من أركانه، وجعلاً للتشريع تابعاً للأهواء البشرية بدلاً من كونه مرجعية ربانية ثابتة.

إن هذا النقد ينمُّ عن خلطٍ منهجيٍّ خطيرٍ بين «الثوابتِ الإلهيةِ» التي لا تقبلُ الاجتهادَ، وبين «التنظيمِ الإجرائيِّ» للمساحةِ التي تركها اللّٰه للممارسةِ البشريةِ لتدبيرِ شؤونِهم. إن شحرور، في أصل منهجه، يثبتُ الأحكامَ الكليةَ والتحريماتِ القطعيةَ في القرآنِ (حاكمية اللّٰه)، مؤكداً أنها خارجةٌ عن سلطانِ أيِّ تصويتٍ أو برلمانٍ؛ فالمثليةُ-على سبيل المثال-تظلُّ مُحَرَّمةً مهما بلغت أهواءُ البرلماناتِ، لأنها تتصادمُ مع نصٍّ تحريمٍ قطعيِّ الدلالةِ، وكذلكَ نكاحُ المحارمِ وغيرها من الثوابتِ التي لا يملكُ أيُّ برلمانٍ تغييرَها أو شرعنتَها.

إنَّ السقار يعجزُ أو يتغافلُ عن فهمِ طبيعةِ «المساحةِ التداوليةِ» التي

تركها النصُّ الإلهيُّ مفتوحةً. إنَّ الشحرورَ لم ينقل «التشريعَ» من اللّه إلى البشرِ، بل أعادَ توضيحَ ما فُوِّضَ للبشرِ (حاكمية الإنسان) وما ظلَّ محكوماً بالنصِّ. فالمسائلُ التي لم يأتِ فيها نصٌّ قطعيٌّ هي «مساحةٌ حلالٌ» (مساحة تداولية)، تركها اللّه لا لتكونَ بيدِ «مجالسِ الفقهِ والكهنوتِ» التي ادعت احتكارَ الحقِّ الإلهيِّ، بل ليديرَها البشرُ عبرَ آلياتِ الشورى والبرلماناتِ وفقَ «الأرضيةِ المعرفيةِ» المتغيرةِ لكلِّ عصرٍ، وبما يحققُ مصلحةَ المجتمعِ في إطارِ «القيمِ الأخلاقيةِ الكليةِ». إنَّ تفويضَ هذهِ المساحةِ لـ «برلماناتِ العالمِ» هو اعترافٌ بأنَّ العقلَ البشريَّ، المستنيرَ بالوحي، هو الأقدرُ على تنظيمِ تفاصيلِ حياتهِ، وهذا ليسَ «تفريغاً لأركانِ الإسلامِ»، بل هو «تحريرٌ للتشريعِ» من تحكمِ الذينَ جعلوا من آرائهم الشخصيةِ «شريعةً مُنزلةً» لا يجوزُ الخروجُ عنها.

إنَّ اعتراضَ السقارِ هو في جوهرِهِ دفاعٌ عن «سلطةِ الكهنوتِ» التي ترفضُ أن يكونَ للبرلماناتِ دورٌ في تنظيمِ «الحلالِ»، رغمَ أنَّ الفقهاءَ أنفسَهم اجتهدوا في مسائلَ لا نصَّ فيها تحت مفهوم الاستحسان والاستصحاب ...، فكيفَ يُصبحُ اجتهادُ الفقيهِ «ربانياً» بينما يُصبحُ اجتهادُ المجتمعِ عبرَ برلماناتهِ «أهواءً بشريةً»؟ إنَّ هذا النقدَ يكشفُ عن عقليةٍ لا تزالُ تعيشُ في أوهامِ احتكارِ الحقِّ، بينما القرآنُ يؤسسُ لمبدأ: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 38]. إنَّ تنظيمَ «المباحاتِ» عبرَ البرلماناتِ هو ممارسةٌ عمليةٌ لمبدأ «الاستخلافِ» في الأرضِ، حيثُ يضعُ اللّه «الحدودَ» (المحرمات والواجبات)، ويتركُ «المساحةَ التداوليةَ» للإنسانِ ليملأها وفقَ احتياجاتِ عصرِهِ، وهذا هو عينُ التوحيدِ؛ فالخالقُ هو الذي يضعُ الحدودَ، والإنسانُ هو الذي يبني تفاصيلَ حياتهِ في «الحلالِ» الواسعِ الذي لا ضيقَ فيهِ.

ختاماً، إنَّ السقارَ في اتهامِه هذا يتجاهلُ أنَّ «تثبيتَ الأحكام الكليةِ» هو الذي يعطي البرلماناتِ إطاراً مرجعياً، لا يلغيه، بل يوجهُ. إنَّ الدولةَ في الفكرِ القرآنيِّ ليست «شريعةً جامدةً» تفرضُ تفاصيلَ لم يفرضْها اللّٰه، بل هي «إطارٌ تنظيميٌّ» يلتزمُ بالثوابتِ، ويجتهدُ في التنظيمِ الإجرائيِّ للمباحاتِ. إنَّ الكفرَ والتحريفَ ليسَ في إيكالِ التنظيمِ للبشرِ، بل في ادعاءِ أنَّ الفهمَ البشريَّ للنصِّ هو النصُّ ذاتُهُ. إنَّ ما نراهُ في طروحاتِ شحرورَ ليسَ «إسقاطاً للأركانِ»، بل هو إرساءٌ لمبدأِ «عالميةِ التشريعِ» التي تستوعبُ متطلباتِ العصرِ دونَ التنازلِ عن الثوابتِ؛ فالتشريعُ الإلهيُّ يظلُّ مهيمناً بوصفِه «مرجعية كلية»، بينما يظلُّ التنظيمُ البشريُّ فاعلاً بوصفِه «ممارسةً استخلافيةً» تليقُ بكرامةِ العقلِ الذي كرَّمَهُ اللّٰه بالقدرةِ على النظرِ والتدبرِ في المصالحِ والعملِ بما يضمنُ استقرارَ المجتمعاتِ في عالمٍ لا يتوقفُ عن التغيرِ والتطورِ، مؤكداً أنَّ الإيمانَ باللّٰه هو الأصلُ، وأنَّ العملَ الصالحَ وفقَ منظومةِ القيمِ هو «البرنامجُ التشغيليُّ» الذي يضمنُ للإنسانِ النجاةَ في الدنيا والآخرةِ، بعيداً عن صراعاتِ السلطةِ الدينيةِ التي لا تهدفُ إلا إلى إغلاقِ أفقِ العقلِ وحصرِه في فتاوى لا تعترفُ بمرونةِ الحياةِ واتساعِ أفقِ الحقِّ الذي لا يضيقُ بغيرِ ما ضيَّقهُ البشرُ بأنفسِهم.

المبحث السادس

في نقد حصر «الشهادتين» في قوالبِ «الأركانِ الروايةِ»

يُورد الدكتور صهيب السقار في كتابه (ربع ساعة في فكر شحرور) تحت عنوان «إسقاط شطر الشهادتين من أركان الإسلام» نقداً يُشكل عصبَ دفاعِه عن «التصورِ التراثيِّ» للدينِ، حيثُ يرى في دعوةِ شحرور «إسقاطاً» لشطرِ الشهادةِ (محمد رسول اللّه) من أركانِ الإسلام، ويعتبرُ ذلكَ هَدْماً لأصلٍ من أصولِ الاعتقادِ. إنَّ هذا النقدَ يغفلُ التمييزَ المنهجيَّ الجوهريَّ بين «أساسِ الدينِ الإسلاميِّ» كحقيقةٍ توحيديةٍ ثابتةٍ وبين «الخبرِ التوصيفيِّ» لخصوصيةِ الرسالةِ المحمديةِ. إنَّ أساسَ الدينِ الإسلاميِّ منذُ بدءِ الرسالاتِ مع النبيِّ نوحٍ عليه السلامُ، مروراً بجميعِ الأنبياءِ، هو «شهادةُ التوحيدِ» (لا إله إلا اللّه)، وهي الحقيقةُ التي كانت مدارَ دعوةِ كلِّ الأنبياءِ، كما في قولِه تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: 59]. فجميعُ الأنبياءِ كانوا مسلمينَ بهذا المفهومِ التوحيديِّ الشاملِ، رغمَ أنَّ «شهادةَ أنَّ محمداً رسولُ اللّه» ليست جزءاً من أصلِ الدينِ المشتركِ بينَهم، بل هي «خبرٌ وتوصيفٌ» للإنسانِ المعاصرِ للنبيِّ محمدٍ، أو من آمنَ بهِ لاحقاً، لبيانِ تبعيتِهِ للوحيِ الإلهيِّ (القرآنِ) الذي أُنزلَ عليهِ.

إنَّ نقدَ السقارِ يقعُ في فخِّ «الجمودِ على الروايةِ» التي حصرتْ هويةَ

الإسلام في «خمسةِ أركانٍ» عدديةٍ، متجاهلاً أنَّ التوحيدَ هو «الركنُ الركينُ» الذي قامت عليه السماواتُ والأرضُ، والذي لا يصحُّ إسلامٌ ولا إيمانٌ إلا به، وهو أصلٌ لا يختلفُ باختلافِ التفاصيلِ الشرعيةِ أو الإجرائيةِ. إنَّ الرسالةَ المحمديةَ هي المرحلة الأخيرة في سلسلةِ الإسلامِ العظيمِ ونزل القرآن كتاب جامع لما سبق ومكمل للدين بتفصيله التشريعي وليس بأسسه وأركانه، والإيمانُ بالكتب السابقة وبما أُنزلَ على النبيِّ محمدٍ من وحيٍ هو مقتضى «شهادةِ التوحيدِ»، لكنَّ الخلطَ بينَ «أصلِ الدينِ» (التوحيدِ) وبينَ «الخبرِ التوصيفيِّ» للرسالةِ المحمديةِ هو الذي أدى إلى هذا الاضطرابِ المنهجيِّ. إنَّ التمسكَ بـ «الشهادتينِ» كقالبٍ جامدٍ للأركانِ هو الذي جعلَ التراثَ يبتعدُ عن جوهرِ الإسلامِ كدينٍ عالميٍّ قائمٍ على الإيمانِ باللّه واليومِ الآخرِ والعملِ الصالحِ، وهي الأركانُ التي لا تتحققُ إلا بتوحيدِ اللّهِ الذي هو أصلُ الدينِ منذُ نوحٍ.

إنَّ حصرَ الدينِ في «أركانٍ عدديةٍ» توارثناها هو الذي قيدَ عقلَ الأمةِ وجعلها تظنُّ أنَّ مجردَ الإقرارِ اللفظيِّ يغني عن «الإيمانِ باليومِ الآخرِ» و«العملِ الصالحِ» و«القيمِ الأخلاقيةِ» التي هي روحُ الإسلامِ.

إنَّ السقارَ يخلطُ خلطاً بنيوياً بينَ «أركانِ الإيمان» (التي تتضمنُ الإيمانَ بالرسلِ والكتبِ) وبين «أركانِ الممارسةِ» (التي هي طقوسٌ تعبديةٌ)، محاولاً فرضَ منظومةِ روايةٍ على نصٍّ قرآنيٍّ صريحٍ. فالقولُ بأنَّ الشهادةَ الثانيةَ ليست «ركنَ أصلٍ» للتوحيدِ، بل «توصيفٌ للتبعيّةِ للوحيِ المحمديِّ»، لا يعني إسقاطَها من رصيدِ الإيمانِ، بل يعني تحريرَ «التوحيدِ» من الارتهانِ للقوالبِ الإجرائيةِ التي أبعدت الناسَ عن جوهرِ التوحيدِ الذي كانَ هو دينَ الأنبياءِ جميعاً.

إنَّ نقدنا للسقارِ يكمنُ في إصرارِهِ على أنَّ فهمَ الأمةِ «للأركانِ الروايةِ» هو «الدينُ»، بينما يرى المنطقُ القرآنيُّ أنَّ الدينَ هو توحيدُ اللّٰهِ واتباعُ الوحيِ الذي نزلَ على نبي كل قوم في زمنهم. إنَّ التمييزَ بينَ «أصلِ الدينِ المشتركِ» وبينَ «التوصيفِ الإجرائيِّ لتبعيةِ الرسالةِ» هو ضرورةٌ لتطهيرِ التوحيد من شوائبِ «الطقوسيةِ» التي أبعدت الناسَ عن جوهرِ التوحيدِ. فليسَ الإيمانُ بالرسالةِ «إسقاطاً»، بل هو تأصيلٌ لموقعِهِ في منظومةِ الإيمانِ التي تُقيمُ العبدَ بين يدي ربِّه، أما السقارُ فإنه يتمسكُ بـ «الروايةِ» ليجعلَ منها ديناً موازياً، مما يثبتُ أنَّ المعركةَ ليست على الشهادتين، بل على «منهجِ المعرفةِ»؛ هل نأخذُ الدينَ من «المؤسسةِ التراثيةِ» أم من القرآن بلسانه العربي المبين الذي يضعُ التوحيدَ كأصلٍ منذُ نوحٍ وإلى قيامِ الساعةِ؟ إنَّ التوحيدَ هو الحقيقةُ الباقيةُ التي تتخطى القوالبَ، وهو الركنُ الذي لا يُسقطهُ تدبرٌ، ولا تُضعفُهُ قراءةٌ معاصرةٌ تعيدُ للإسلامِ نضارتَهُ التوحيديةَ الشاملةَ، بعيداً عن ضيقِ الروايةِ وسعةِ الفهمِ الذي لا يرى في الدينِ إلا عدداً وأرقاماً، بينما هو في حقيقتِهِ «روحٌ وصدقٌ واتباعٌ» للوحيِ الإلهيِّ الذي يجمعُ ولا يفرقُ، ويؤصِّلُ ولا يهدمُ.

خاتمة

نحو استئنافِ العقلِ ومرجعيةِ البيانِ المبين

نصلُ في نهايةِ هذا البحثِ إلى حقيقةٍ لا مراءَ فيها: إنَّ الإسلامَ، في جوهرِهِ التوحيديِّ الصافي، أكبرُ من أن تُختزلَ حقيقتُهُ في قوالبِ «المنتجِ البشريِّ» الذي توارثتهُ الأممُ وظنَّتهُ ديناً مُنزلاً، وأوسعُ من أن تُحصرَ في «أركانٍ عدديةٍ» أو «قواعدَ روايةٍ» تُستخدمُ لإغلاقِ أبوابِ التدبرِ أمامَ كلِّ عقلٍ يطمحُ لاستنطاقِ النصِّ الإلهيِّ مباشرةً. لقد كانَ هدفُنا في هذا النقاشِ البرهانيِّ أن نضعَ الميزانَ في نصابِه، مؤكدينَ أنَّ كلَّ فهمٍ بشريٍّ-مهما علا كعبُ صاحبِه-يظلُّ اجتهاداً قابلاً للمراجعةِ والنقدِ، لا وثيقةً مقدسةً تُحظرُ مساءلتُها.

إنَّ ما أسميناه «دراسة وتدبراً» في مسيرةِ الباحثِ محمد شحرور، لا يمثلُ هدماً للدينِ، بل هو تجلٍّ طبيعيٍّ لحركيةِ العقلِ الذي يرفضُ الجمودَ ويصرُّ على البحثِ عن «الأساسِ المشتركِ» للتوحيدِ، وهو «لا إله إلا الله» التي كانت رسالةَ نوحٍ وإبراهيمَ وموسى وعيسى ومحمدٍ عليهم السلام.

إنَّ الحجةَ بالكثرةِ، أو القدمِ الزمانيِّ، أو شهرةِ المذاهبِ، هي حجةٌ داحضةٌ أمامَ منطقِ الوحيِ الذي لم يَعِدْنا يوماً بأنَّ الأكثريةَ على صوابٍ، بل حذرنا من اتباعِ ما وجدنا عليهِ الآباءَ إن كانَ مخالفاً لنداءِ العقلِ والفطرةِ والبرهانِ.

وعليهِ، فإنَّ المعركةَ الفكريةَ التي نُديرُها ليست بين «الإسلام» و«خصومِه»، بل هي معركةٌ داخليةٌ بين «عقلٍ متحررٍ» يريدُ العودةَ إلى المنطق والتفكير النقدي والقرآن بلسانه العربي المبين ليكونَ حَكماً بين الناسِ، وبين «عقلٍ مأسورٍ» يخشى حريةَ التفكيرِ ويحمي امتيازاتِه عبرَ تكفيرِ كلِّ مَن يجرؤُ على كسرِ أصنام «السائدِ» و«المتوارثِ». إنَّنا اليومَ أحوجُ ما نكونُ إلى «التحررِ الإنسانيِّ» من ربقةِ الوصايةِ المعرفيةِ؛ فالإسلامُ لم يُنزل ليكونَ «كهنوتياً» حكراً على أحدٍ، بل أُنزلَ ليحررَ الإنسانَ من عبوديةِ البشرِ إلى عباديةِ اللّه وحدَهُ، ولا يصحُّ هذا التحررُ إلا إذا كانَ الفردُ مالكاً لقرارِهِ المعرفيِّ، قادراً على النقدِ، مُطالباً بالدليلِ، ومُتجاوزاً لكلِّ سدٍّ يمنعُ اتصالَهُ المباشرَ بكلامِ ربِّهِ.

فليكن هذا البحثُ دعوةً للجميعِ ليتوقفوا عن محاكمةِ «الأشخاصِ» وليبدؤوا بمحاكمةِ «الأفكارِ» في ساحةِ الميزانِ القرآنيِّ الصافي.

إنَّنا لا ندعو لتقديسِ فردٍ بعينِهِ، بل ندعو لاستعادةِ «الإنسانِ» ككائنٍ مُفكرٍ مسؤولٍ عن عقلِهِ وإيمانِه أمامَ اللّه يومَ الحسابِ، بعيداً عن أهواءِ الطوائفِ، وسفسطةِ الباطنيةِ، وجمودِ التقليدِ. هذا هو سبيلُ النهضةِ الحقيقيِّ، وهذا هو الطريقُ الذي يجمعُ ولا يُفرِّقُ، ويُحررُ ولا يستعبدُ؛ طريقُ الحقِّ الذي لا يخشى فيهِ المؤمنُ لومةَ لائمٍ، ما دامَ مستنداً إلى برهانِ العقلِ ونورِ الوحيِ، ساعياً إلى اللّه بالعملِ الصالحِ والكلمةِ الطيبةِ التي تُقيمُ موازينَ العدلِ في الأرضِ التي استخلفَنا اللّه فيها، لنعمرَها لا لنعتزلَها، ولنحيى فيها بكرامةٍ لا يقيدُها بشرٌ، ولا يحدُّها سائدٌ، ولا يمنعُها من الحقيقةِ قيدٌ من أوهامِ الماضينَ أو صراعاتِ المعاصرينَ.

والحمدُ للّه الذي أنزلَ على عبدِهِ الكتابَ ولم يجعلْ لهُ عِوَجاً،

ملحق

أهم النقاط التي اعتمد عليها صهيب السقار

•

- ينطلق من مسلمات تراثية غير مبرهن عليها.
- يفترض التطابق بالمعنى بين الألفاظ المختلفة.
- يعامل المنتج البشري كأنه مرجعية نهائية.
- يدعي اتفاق أو اجماع الأمة على فكرة والواقع يكذبه.
- يخلط بين الثابت الإلهي والتنظيم البشري.
- يحاكم الفكرة من خلال نتائج يتخوف منها لا من خلال دليلها.
- يستبدل البرهان اللساني أو القرآني بالاحتجاج بالمشهور والسائد.
- يظن أن الدين الإسلامي بدأ بنزول القرآن وليس منذ بدء الوعي الإنساني.
- يخلط بين القرآن القطعي الثبوت الذي يفيد اليقين وبين الرواية التي هي ظنية كلها ويجعلها قاضية على القرآن

نبذة عن المؤلف

سـامر بن محمد نزار إسـلامبـولي

تولد : دمشق، سورية، 1963 م

باحث ومحاضر في الفكر الإسلامي.

عضو في اتحاد الكُتَّاب العرب في سورية

نُشـر لـه مقـالات في مجلـة العالـم، ومجلـة إسلام 21، ومجلـة شـباب لـك, والأسبوع الأدبي، والوقت البحرينية، والمثقف.

صدر للمؤلف عن دار ليفانت للدراسات الثقافية والنشر في مصر 2019:

1. علمية اللسان العربي وعالميته.
2. تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لخمسين حديث من البخاري ومسلم
3. اليهودية انغلاق فكري وإرهاب اجتماعي.
4. مفهوم السنة غير الحديث ويليه غطاء رأس المرأة أو شعرها حكم ذكوري وليس قرءانيًا.
5. دراسة نقدية لمفاهيم أصولية (الآحاد، الإجماع، النسخ).
6. ظاهرة النص القرءاني تاريخ ومعاصرة. (رد على كتاب: النص القرءاني أمام إشكالية البنية والقراءة).
7. القرءان بين اللسان والواقع .

8. ميلاد امرأة (رواية نفسية واجتماعية).
9. أفكار فلسفية وفتاوى أزهرية (مجموعة قصص قصيرة).
10. مفاهيم ثقافية.
11. نبي الإسلام غير نبي المسلمين.
12. دراسة إنسانية في الروح والنفس والتفكير.
13. القرءان من الهجر إلى التفعيل.
14. حوارات ثقافية.
15. الانتحار الفكري.
16. مشروع ثقافي راشدي للنهضة.
17. رؤية قرءانية في مواضيع اجتماعية.
18. قراءة نقدية لكتاب التفكير للنبهاني.
19. اسطورة نزول المسيح أو شبيهه وظهور المهدي.

---

20. علم الله وحرية الإنسان، دمشق، دار الأهالي، 1994 م
21. المرأة مفاهيم ينبغي أن تصحح، دمشق، دار الأوائل، 1998 م
22. الإلوهية والحاكمية، دمشق، دار الأوائل، 1998 م

دار الفينيق - الأردن

23. اللسان العربي المبين الذي نزل به القرءان، 2025 م
24. فيزيائية الأصوات العربية، 2025 م
25. من الحركات المعربة إلى السياق المنطقي، 2025 م

عنوان الباحث:

البريد الإلكتروني:

ss.islambouli@gmail.com
s.islambouli@gmail.com

موبايل، واتسآب: 877 652 958 963+

الموقع الإلكتروني: https://samerislamboli.com

القناة الرسمية للباحث سامر إسلامبولي
https://www.youtube.com/@Samerislamboli/stream

منتدى الباحث سامر إسلامبولي
https://www.facebook.com/groups/170302883083402

موقع الباحث
سامر اسلامبولي

القناة الرسمية للباحث
سامر إسلامبولي

موقع
حركة المفكرين الحنفاء

هذا الكتاب

ربع دقيقة

تفنيدُ نقدِ صهيب السقار لفكر محمد شحرور

إنَّ ما أسميناه «دراسة وتدبراً» في مسيرةِ الباحثِ محمد شحرور، لا يمثلُ هدماً للدينِ، بل هو تجلٍّ طبيعيٍّ لحركيةِ العقلِ الذي يرفضُ الجمودَ ويصرُّ على البحثِ عن «الأساسِ المشتركِ» للتوحيدِ، وهو «لا إله إلا الله» التي كانت رسالةَ نوحٍ وإبراهيمَ وموسى وعيسى ومحمدٍ عليهم السلام.

إنَّ الحجةَ بالكثرةِ، أو القدمِ الزمانيِّ، أو شهرةِ المذاهبِ، هي حجةٌ داحضةٌ أمامَ منطقِ الوحيِ الذي لم يَعِدْنا يوماً بأنَّ الأكثريةَ على صوابٍ، بل حذرنا من اتباعِ ما وجدنا عليهِ الآباءَ إن كانَ مخالفاً لنداءِ العقلِ والفطرةِ والبرهانِ.

وعليهِ، فإنَّ المعركةَ الفكريةَ التي نُديرُها ليست بين «الإسلام» و«خصومِهِ»، بل هي معركةٌ داخليةٌ بين «عقلٍ متحررٍ» يريدُ العودةَ إلى المنطقِ والتفكيرِ النقدي والقرآن بلسانه العربي المبينِ ليكونَ حَكَماً بين الناسِ، وبين «عقلٍ مأسورٍ» يخشى حريةَ التفكيرِ ويحمي امتيازاتِهِ عبرَ تكفيرِ كلِّ مَن يجرؤُ على كسرِ أصنامِ «السائدِ» و«المتوارثِ». إنَّنا اليومَ أحوجُ ما نكونُ إلى «التحررِ الإنسانيِّ» من ربقةِ الوصايةِ المعرفيةِ؛ فالإسلامُ لم يُنزل ليكونَ «كهنوتياً» حكراً على أحدٍ، بل أُنزلَ ليحررَ الإنسانَ من عبوديةِ البشرِ إلى عباديةِ اللهِ وحدَهُ، ولا يصحُّ هذا التحررُ إلا إذا كانَ الفردُ مالكاً لقرارِهِ المعرفيِّ، قادراً على النقدِ، مُطالباً بالدليلِ، ومُتجاوزاً لكلِّ سدٍّ يمنعُ اتصالَهُ المباشرَ بكلامِ ربِّهِ.

فليكن هذا البحثُ دعوةً للجميعِ ليتوقفوا عن محاكمةِ «الأشخاصِ» وليبدؤوا بمحاكمةِ «الأفكارِ» في ساحةِ الميزانِ القرآنيِّ الصافي.